الأنباء
الجمعة 29 سبتمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

وقعه 38 نائباً وسلم لرئيس المجلس

الدقباسي: تقدمت رسمياً بطلب خفض سن التقاعد

علي الدقباسي

أكد النائب علي الدقباسي أنه تقدم رسميا لرئيس مجلس الأمة بطلب مقدم من 38 نائبا لاستعجال النظر في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن تعديل وخفض سن التقاعد.

وقال الدقباسي انه بهذه الخطوة تجاوز كل المحطات البرلمانية وصولا الى بدء النظر فعليا بمناقشة الاقتراح، حيث تمت دراسته من قبل لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون المالية والذي وصفه بأنه مستحق وقد تمت الموافقة عليه.

ودعا الدقباسي الحكومة الى التعاون مع المجلس لإقرار هذا التعديل الذي يهدف الى توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من الكويتيين العاطلين عن العمل وإتاحة الفرصة للمرأة للاهتمام بأسرتها ورعاية أبنائها، فضلا عن أن القانون غير ملزم لمن يرغب في عدم التقاعد والبقاء في الوظيفة.

وقال الدقباسي: المطلوب عدم ربط السن بالتقاعد حتى تكون هناك مساواة بين الموظفين كما هو حاصل في القانون الحالي بجداول حساب التقاعد بقانون التأمينات الاجتماعية والذي يفرق بين الموظفين الراغبين في التقاعد، حيث ان فرق يوم واحد في السن يفقد أحدهما سنة كاملة دون الآخر.

واختتم الدقباسي تصريحه بدعوة الحكومة الى عدم اتخاذ موقف مسبق من مقترح التعديل، مشيرا الى تصريح مدير عام التأمينات الاجتماعية الصادر في الصحف المحلية يعد حكما سابقا لأوانه دون انتظار النقاش في القضية رغم أهميتها، مؤكدا أنه يجب أن تؤخذ المسألة من منظور إنساني واجتماعي وليس بمنظور اقتصادي بحت.

ورحب الدقباسي بكل الآراء وبمناقشة هادئة وعملية لإيجاد فرص عمل لعشرات الآلاف من المواطنين العاطلين عن العمل.

الكندري لوزير الأشغال: الانتصار للكفاءات في تعيين مدير هيئة الطرق والنقل

د. عبدالكريم الكندري

يفترض على الوزير أن يحمل هموم المواطنين وينتصر للكفاءات ويحارب الفساد

طالب النائب د.عبدالكريم الكندري وزير الاشغال العامة عبدالرحمن المطوع بعدم المضي في تعيين مدير هيئة الطرق والنقل من غير المستحقين، مشددا على ان هذا الامر اذا تم فإنه لن يمر مرور الكرام وانه لن يسمح بتجاوز المجتهدين ومن لا يملك الواسطة.

وقال الكندري في مؤتمر صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة اليوم إن هناك حديثا يتردد عن تعيين مدير لهيئة الطرق والنقل البري، مشددا على ان وزير الاشغال عبدالرحمن المطوع انضم في التشكيل الحكومي بناء على ترشيح نيابي ويفترض ان يحمل هموم المواطنين وينتصر للكفاءات ويحارب الفساد.

وبين ان الوزارة قامت بالتعاقد مع شركة خاصة لدراسة طلبات الترشح للمنصب، لافتا إلى أن هذه الشركة اجرت اختبارات شخصية ولغوية وفنية وادارية لمجموعة من المتقدمين للمنصب.

وطالب الكندري وزير الاشغال بان تكون امامه درجات من اجتازوا الاختبارات كي يتم الاختيار الأكفأ من بين الناجحين، رافضا ان يتم ترشيح اناس من خارج الاختبارات واسقاطهم بالباراشوت على المنصب.

وشدد على ضرورة ان تكون هناك وقفة مع الكفاءات، مبينا ان من بين المرشحين لتولي المنصب شخصا وجه له الوزير بنفسه انذارا ولفت نظر في التحقيق في قضية غرق نفق المنقف.

ووجه حديثه لوزير الأشغال قائلا «افترض فيك أنك وزير تعمل من اجل الاصلاح، ولكن هذا الامر لو تم فلن تختلف عن غيرك من الوزراء، وإذا تجاوزت الكفاءات التي اجتازت الاختبارات فلن تستطيع ان تتجاوزني».

واستغرب الكندري ان يتم هذا الأمر في الوقت الذي ينصب فيه الجهد النيابي على تمكين الكفاءات وتعديل التركيبة السكانية من اجل اعطاء مجال لتوظيف المواطنين.

من جهة أخرى، اعلن الكندري انه وجه سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الاعلام بالوكالة حول المرسوم رقم 17 لسنة 2017 بشأن نظام الخدمة المدنية والذي جاء ليستبدل البند رقم 1 من المادة الاولى التي تعطي الافضلية لتوظيف ابناء الكويتيات بعد الكويتيين، مبينا ان المرسوم نشر في 29 يناير 2017 والى اليوم لم يتم تفعيله.

وتساءل متى سيتم تطبيق هذا المرسوم أم انه لايزال في بالكم توظيف الوافدين؟ وأكد الكندري أنه لن يسمح بتجاوز المجتهدين ومن لا يملك الواسطة، مؤكدا انه ليس خطابا عنصريا او خطاب كراهية بل قانون يجب تطبيقه.

وبين ان المواطنات بذلن جهدا كبيرا وناضلن حتى يتم تعديل هذا المرسوم، لافتا إلى انه توجه بهذا السؤال حتى يتم تفعيل المرسوم حتى لا يضطر إلى البدء في إجراءات أخرى.

العدساني يقدّم قانوناً لإلغاء المعاشات الاستثنائية

رياض العدساني

قدم النائب رياض العدساني اقتراحا بقانون لإلغاء المادة 80 من أحكام الأمر الأميري بالقانون 61 لسنة 1976 بشأن منح مكافآت استثنائية، موضحا أن الهدف من تقديمه هو عدم وجود ضوابط وشروط ومعايير تنظم عملية منحه.

وقال العدساني في تصريح صحافي ان سقف تلك المادة مفتوح للمستفيدين منه من أعضاء مجلس الأمة والوزراء والوكلاء والمديرين والسفراء.

وأوضح أنه قدم اقتراحه لإلغاء تلك المادة لتعارضها مع المادة 119 من الدستور، والتي تقضي بألا ينفذ التعديل على الرواتب التقاعدية بمنح راتب استثنائي إلا في الفصل التشريعي الثاني، معتبرا أن أكثر من يحصلون على هذا الراتب غير مستحقين له.

وأضاف أن استمرار هذا الأمر يسبب نوع من الفوضى، وبالنسبة لأعضاء مجلس الأمة توجد شبهة تعارض مصالح لأن هذا الراتب ليس استحقاقا وإنما يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء، متسائلا «كيف للنائب أن يراقب أعمال الحكومة ثم تستثنيه براتب إضافي؟».

وأكد أنه رفض الحصول على أي من مميزات العضوية في مجالس 2012 و2013 و2016 بما فيها الحصول على راتب استثنائي، موضحا انه طلب رفع اسمه من طلب «المعاش الاستثنائي» في المجلسين السابقين وأنه أكد ذلك في المجلس الحالي بالطلب من الأمين العام عدم إدراج اسمه قبل صدور الطلب.

وأشار إلى أنه قدم قانون تعارض المصالح في المجالس الثلاثة الأخيرة بهدف حظر حصول عضو مجلس الأمة على أي مميزات خاصة تمنح من الحكومة، مبينا أن تقديمه اقتراحا لإلغاء المعاش الاستثنائي خطوة إضافية إلى جانب مقترح قانون تعارض المصالح والذي يقضي بألا يحصل النائب على أي شيء استثنائي من مجلس الوزراء.

واختتم العدساني تصريحه مؤكدا «أنا لم آخذ شيئا من المجلس لأن المواطن لم ينتخبني لأتميز عنه في شيء، وقدمت 4 استجوابات لرئيس الحكومة فكيف أطلب منه راتبا استثنائيا؟».

اقتراح بقانون قدمه الحجرف وعمر الطبطبائي والبابطين والسويط والدلال

5 نواب: فتح المجال للاستفادة من بطاقة «عافية» للمتقاعدين خارج الكويت

مبارك الحجرف

عمر الطبطبائي

محمد الدلال

ثامر السويط

عبد الوهاب البابطين

القانون الحالي اقتصر العلاج على المراكز الطبية داخل الكويت فقط ولم يتطرق إلى فتح المجال للاستفادة من مميزات بطاقة «عافية» خارج البلاد

قدم النواب مبارك الحجرف وعمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين وثامر السويط ومحمد الدلال اقتراحا بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين. ونصت مواد القانون على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون رقم 114 لسنة 2014 المشار إليه النص الآتي: «تلتزم شركات التأمين المتعاقد معها، بتزويد المؤمن عليهم ببطاقات التأمين وبالإرشادات التوضيحية لنطاق التغطية العلاجية داخل الكويت وخارجها وحدودها ونوعية خدمات العلاج الطبي المشمولة بالوثيقة. وفي حالة تقديم خدمات صحيه للمؤمن عليه بناء على معلومات غير صحيحة، يلتزم المؤمن عليه بسداد قيمتها وفقا لأسعار خدمات العلاج الطبي المقرر لغير حاملي وثائق التأمين الصحي».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لقد نص دستور الكويت في المادة 11 منه على أن «الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

كما نص في المادة 15 أن «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، وعلى ضوء ذلك صدر القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، وتضمن في مادته التاسعة أنه «تلتزم شركات التأمين المتعاقد معها، بتزويد المؤمن عليهم ببطاقات التأمين وبالإرشادات التوضيحية لنطاق التغطية العلاجية وحدودها ونوعية خدمات العلاج الطبي المشمولة بالوثيقة. وفي حالة تقديم خدمات صحية للمؤمن عليه بناء على معلومات غير صحيحة، يلتزم المؤمن عليه بسداد قيمتها وفقا لأسعار خدمات العلاج الطبي المقرر لغير حاملي وثائق التأمين الصحي». ونظرا لأن فئة المتقاعدين هم المستهدفون في هذا القانون ورغبة في توفير الكثير من الخيارات الطبية المتنوعة داخل الكويت وخارجها ليستفيد منها جميع المتقاعدين الذين قد يحتاجون لمراجعة المراكز الطبية خارج البلاد أثناء إجازاتهم أو غير ذلك.

لذا جاء هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة التاسعة من القانون المشار إليه وذلك بغرض فتح المجال للاستفادة من التأمين الصحي خارج البلاد للمتقاعدين، ولأن القانون الحالي اقتصر العلاج على المراكز الطبية داخل الكويت فقط ولم يتطرق إلى فتح المجال للاستفادة من مميزات بطاقة عافية خارج البلاد لذلك جاء هذا التعديل إلى نص المادة التاسعة من القانون.

الغانم يهنئ سمو رئيس الوزراء بنجاح العملية الجراحية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك هنأه فيها بنجاح العملية الجراحية التي أجراها سموه مؤخرا، داعيا المولى العلي القدير أن يمن عليه بموفور الصحة والعافية.

الدوسري والمطيري للتراجع عن قرار توحيد أسعار الصرف للمبتعثين

دعا النائب ناصر الدوسري الحكومة الى التراجع عن قرار توحيد أسعار الصرف للمبتعثين وإرجاء تطبيقه حتى تتم دراسته بشكل كامل لتلافي أي اضرار يمكن تلحق بالمبتعثين في الخارج.

وقال الدوسري في تصريح له أن أي قرار يجب التهيئة له والإعلان عنه قبل صدوره حتى لا يفاجأ المعنيين بتطبيقه، مستغربا من طريقة التعامل الحكومي مع مثل هذه القرارات المرتبطة بأوضاع الطلبة والمبتعثين في الخارج.

واكد الدوسري أن الطلبة في الخارج وعموم المبتعثين يجب ان يتم التعامل معهم بشكل مختلف وتهيئة الظروف المناسبة لهم لتحقيق النجاح والتميز في الخارج، وليس مفاجأتهم بقرارات تؤثر على مستقبلهم وظروفهم المعيشية.

وشدد على ان تطبيق القرار بشكل مفاجئ غير مقبول على الاطلاق ويجب التراجع عنه واعادة النظر فيه الى حين دراسته بشكل كامل، مؤكدا انه سيتابع الموضوع مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وايضا مع وزير التربية ووزير التعليم العالي اضافة الى ديوان الخدمة المدنية.

من جهة اخرى، طالب النائب ماجد المطيري الحكومة بمراجعة قرارها المفاجئ بشأن تعديل حساب الصرف للمبتعثين، مبينا أنه من غير المعقول اتخاذ قرارات تؤثر على المبتعثين بهذا الشكل.

وأضاف المطيري، في تصريح صحافي أن مثل هذه القرارات تحتاج لإبلاغ المبتعثين قبل صدورها بفترة كبيرة حتى يتسنى لهم التكيف معها وسماع رأيهم بمثل هذه المواضيع.

وبين انه لن يقبل من هذه الحكومة أي قرارات تعسفية بحق المبتعثين، وان كان هناك خطأ فليحاسب المسؤول عن هذا الخطأ ولا يتحمله المبتعث.

وختم تصريحه بضرورة مراجعة الحكومة كل القرارات في هذا الشأن ومراعاة مصلحة المبتعث.

ناصر الدوسري

ماجد المطيري

عسكر يتمنى لرئيس الحكومة الشفاء العاجل

عسكر العنزي

هنأ النائب عسكر العنزي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بنجاح العملية الجراحية التي أجراها سموه، سائلا المولى العلي القدير أن ينعم عليه بسرعة الشفاء والصحة والعافية.

إجراء معمول به منذ مجلس 92

علام الكندري: المعاش الاستثنائي لأعضاء مجلس الأمة اختياري

أكد الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري أن المعاشات الاستثنائية لنواب مجلس الأمة إجراء معمول به منذ مجلس 1992، وأنه اختياري، لافتا إلى أن بعض النواب لم يتمتع بهذه المزايا ومنهم الرئيس السابق الراحل جاسم الخرافي والرئيس الحالي مرزوق الغانم حيث انهما لم يتسلما سيارة.

وقال الكندري في تصريح صحافي بمجلس الأمة: يؤسفني أن أقف هذا الموقف للرد على تصريح النائب السابق خالد السلطان، موضحا أنه لم يكن ينوي الرد لولا اللغط الكبير الذي حدث في شبكات التواصل الاجتماعي.

واستغرب الكندري من صدور هذا الأمر من شخص وصل أكثر من مرة إلى البرلمان ومنصب نائب رئيس مجلس الأمة ويعرف تماما طبيعة عمل الأمانة العامة والأمين العام.

وبين الكندري أنه حرص على أن يكون تصريحه من الناحية الإجرائية حول الكتاب الذي نشرته إحدى الصحف الالكترونية بشأن المعاشات الاستثنائية لعشرين نائبا من أعضاء البرلمان.

وأكد أن هذه المعاشات معمول بها منذ مجلس 1992 ويتم إصدار مثل هذا الكتاب في بداية كل فصل تشريعي.

وأشار الكندري إلى أنه فوجئ بتغريدة النائب السابق خالد السلطان يقول فيها «إن الميزة هذه لم تعط لمجالس إلا مجالس الصوت الواحد» مستدركا: إنه تم الرد على هذا الأمر بكتاب وقعه خالد السلطان في مجلس 2012 والذي هو ليس «مجلس صوت» واحد ولم أرد على هذا الأمر.

وأضاف الكندري: «ولكن فوجئت مرة أخرى بتغريدة ثانية للسلطان ادعى فيها كلاما لم يصدر مني وفي التغريدة الأولى كذب كلامي»، ويقول خالد السلطان في التغريدة الثانية لشرح اللبس فيما ورد في الخطاب الموقع بشأن الراتب التقاعدي وما شرحه لي آنذاك الامين العام أنه استحقاق لهم ولم يكن بطلبهم ولهم تفعيله ولو شاءوا».

وأوضح الكندري أن السلطان ركز على نقطتين بأن الأمين العام أبلغني بأنه استحقاق والأخرى ليس من الشرط طلبهم.

وقال الكندري للسلطان: كيف أقول له استحقاق وفي صدر الكتاب المهور بتوقيعه أنه وفق مادة استثنائية؟ وكيف أقول له إن هذا الأمر يكون من دون الرجوع للأعضاء مع العلم أن هناك أعضاء لم يتمتعوا ببعض الميزات ومنهم على سبيل المثال الرئيس الأسبق الراحل جاسم الخرافي لم يتمتع بسيارة وايضا الرئيس الحالي مرزوق الغانم وبعض الأعضاء الحاليين لم يتمتعوا بكثير من المزايا.

وأوضح الكندري أن الأمر هو راتب استثنائي وليس قرطاسية ترسل إلى العضو، مؤكدا أن الراتب الاستثنائي يخضع للكثير من الاجراءات حيث يصدر كتابا من رئيس مجلس الأمة إلى رئيس الحكومة.

وتابع الكندري أنه وبعد موافقة مجلس الوزراء يرسل الكتاب إلى التأمينات الاجتماعية والتي بدورها تخاطب مجلس الأمة وتطلب منه تحديدا أرقام الحسابات البنكية للأعضاء ومن ثم يذهب العضو إلى التأمينات لتوقيعه على نموذج.

وأضاف الكندري أنه بعد ذلك لدينا إجراءات نقوم بها، لافتا إلى أن «الأمر ليس سهلا أن أقول لنائب الرئيس إنه ليس من الضروري أخذ رأي النواب «هذا مو صحيح»».

واستغرب الكندري صدور مثل هذا الأمر من خالد السلطان كونه عاصر مجلس الأمة لأكثر من دورة.

وأكد الكندري انه لا يجرؤ الأمين العام ولا أصغر موظف في الأمانة العامة إضافة أو سحب اسم عضو من أي طلب إلا برغبة خطية من السيد العضو أو شفهية للأمين العام أو للرئيس.

وأضاف الكندري «لماذا يا خالد السلطان الكتاب يحتوي فقط 12 اسما وليس 40 اسما؟»، وأقول «لأن ذلك أتى بموافقتهم كي يتمتعوا بهذه الميزة».

وبين الأمين العام أنه أثناء توقيع السلطان على الكتاب هو لم يكن في الكويت إنما كان مشاركا في مهمة دولية في أوغندا مع الرئيس وقتها أحمد السعدون.

وقال الكندري إنه كان يفترض على السلطان الاتصال والتأكد من المعلومة لا أن يضع نفسه في هذا الموقف.

وتمنى الكندري ألا يزج بالأمانة العامة في الأمور السياسية وألا تكون ساحة للانتقام السياسي، مؤكدا أن الأمانة العامة جهة محايدة تتعامل مع جميع الأعضاء بمسطرة واحدة من دون التفريق.

وأضاف أن مهمة الأمانة هي تنفيذ إجراءات من دون التدخل فيما يمارسه الأعضاء، وتفرغنا لدورنا الأساسي بتقديم المشورة القانونية والإدارية والفنية لجميع أعضاء مجلس الأمة الكرام.

علام الكندري